

9 April 2002
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الأولى

نيويورك ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

تنفيذ المادة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والمقاصد من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" تقرير مقدم من السويد

- ١ - كما ورد في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، في الفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥ من الفرع المعنون "المادة السادسة والفقرات من الثامنة إلى الثانية عشرة من الديباجة"، وافق المؤتمر على "أن تقدم جميع الدول الأطراف، في إطار عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والمقاصد من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي".
- ٢ - وتود السويد أن تقدم طياً تقريرها إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

نزع السلاح النووي

- مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠
- ٣ - أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، شاركت السويد في التحالف من أجل خطة جديدة الذي كان له دور في المفاوضات النهائية مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق نتائج مرضية للمؤتمر، وقام هذا الفريق بالتحضير على نطاق واسع لمؤتمر استعراض المعاهدة وكان لديه موقف مشترك كأساس للمفاوضات.

- ٤ - وبصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، شاركت السويد أيضا في بلورة موقف مشترك للاتحاد الأوروبي من أجل مؤتمر استعراض المعاهدة وأدلى الاتحاد الأوروبي ببيان، قام على أساس الموقف المشترك، في المؤتمر.
- ٥ - ومنذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، شارك التحالف من أجل خطة جديدة في حوار بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تنفيذها الخطوات الـ ١٣، المتفق عليها في المؤتمر، والمتعلقة بكيفية تحقيق نزع السلاح النووي.
- ٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، جرت، في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة متابعة لأعمال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وقدمت الخطة الجديدة، التي تولت السويد تنسيقها، مشروع قرار (A/C.1/55/L.4، و Rev.1)، اعتمد فيما بعد على القرار (٣٣/٥٥ جيم)، الأمر الذي أكد من جديد نتائج المؤتمر. ولقي هذا القرار تأييدا قويا من الدول الأعضاء، واعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بمعارضة ثلاثة بلدان فقط (الهند وباكستان وإسرائيل)، وامتناع ثمانية بلدان فقط عن التصويت.
- ٧ - وفي الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، صوتت السويد مؤيدة القرار ٤١/٥٥، المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، والذي دعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتمكين من بدء نفاذ المعاهدة.
- ٨ - وخلال ربيع عام ٢٠٠١، شغلت السويد منصب رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأدلت في مؤتمر نزع السلاح باسم الاتحاد، ببيان دعت فيه، في جملة أمور، إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وإلى بدء العمل في مؤتمر نزع السلاح.
- ٩ - وسعت السويد جاهدة إلى تعزيز أعمال الاتحاد الأوروبي في دورة الربيع لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن الموضوع النووي المعنون "طرق وأساليب تحقيق نزع السلاح النووي".
- ١٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قررت الخطة الجديدة عدم تقديم قرار في اللجنة الأولى للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأعرب وزراء خارجية البلدان المشاركة في الخطة الجديدة عن آرائهم في بيان وزارتي، قدمه في اللجنة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، منسق الفريق، جنوب أفريقيا^(١)، واتفق الوزراء على أن تعطى الأولوية لمتابعة مبادراتهم في سياق عملية الاستعراض المتصلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستبدأ في عام ٢٠٠٢. وخلصوا إلى أن "التزامات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بترع السلاح النووي قد أبديت، وأن تنفيذ هذه الالتزامات بات الآن ضرورة حتمية".

١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، شاركت وزيرة خارجية السويد، السيدة آنا ليند، في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأدلت السيدة ليند ببيان وطني في الجلسة العامة، تناولت فيه نزع السلاح النووي عموماً، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خصوصاً. وعلى هامش المؤتمر، مولت السويد، وكندا وأستراليا، حلقة دراسية، نظمها مركز التحقق والبحث والتدريب، وهو منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة، من أجل تعزيز نظام التحقق من تطبيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المتمثل في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا. وأدلت وزيرة الخارجية، السيدة لين، ببيان استهلاكي، أعربت فيه عن دعمها القوي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقدرتها على التحقق من تطبيق المعاهدة.

١٢ - وألقت السيدة ليند أيضاً كلمة في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٢). وخصص جانب كبير من كلمة السويد لنزع السلاح النووي.

١٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، رحبت وزيرة الخارجية السويدية، في بيان صحفي بالإعلانين الصادرين عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمتعلقين بعزمهما على إجراء تخفيضات في ترسانتيهما من الأسلحة النووية الاستراتيجية. وأعربت أيضاً عن الأمل في أن تكون هذه التخفيضات تخفيضات لا رجعة عنها وشفافة وقابلة للتحقق منها.

١٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أصدرت وزيرة الخارجية، آنا ليند، بياناً صحفياً، أعربت فيه عن القلق حيال النتائج السلبية التي يحتمل أن تترتب على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جرّاء انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وحثت الولايات المتحدة على مواصلة مشاوراتها، ولا سيما مع الاتحاد الروسي والصين على التوالي.

الأعمال التحضيرية لدورة اللجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٢

١٥ - في خريف عام ٢٠٠١، عينت السويد، من خلال السفير هنريك سالاندر الممثل الدائم للسويد لدى مؤتمر نزع السلاح، رئيسةً للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، التي ستعقد في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١٦ - وفي شتاء وربيع عام ٢٠٠٢، قامت السويد، من خلال السفير سالاندر، بالأعمال التحضيرية للدورة الأولى للجنة التحضيرية، بالتشاور مع جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

١٧ - وشاركت السويد أيضا بنشاط في الأعمال، للخطوة الجديدة من أجل التحضير لدورة اللجنة التحضيرية. وقد صيغت ورقة موقف، عرضت المبادئ الأساسية لترع السلاح النووي، واستعرضت التطورات التي طرأت منذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وقدمت مقترحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وأعدت الخطوة الجديدة أيضا بيانات، بشأن نزع السلاح النووي، للإدلاء بها في المناقشة العامة والمناقشة بشأن كل مجموعة من البنود، وأصدرت أيضا بيانا صحفيا قبل افتتاح دورة اللجنة التحضيرية. وستواصل الخطوة الجديدة نشاطها في الفترة التي تفضي إلى الجلسة الافتتاحية للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

١٨ - وفي ربيع عام ٢٠٠٢، أعد الاتحاد الأوروبي بيانا باسم الاتحاد للإدلاء به في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، أثناء المناقشة العامة.

مؤتمر نزع السلاح

١٩ - لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمل، وبذا بقي المؤتمر غير ذي نشاط في الفترة التي تلت مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠. ولم تنفذ عدد من مقررات المؤتمر، المدرجة في خطة العمل، التي تتألف من ١٣ خطوة. وتتمثل هذه في الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والنظر في مسائل نزع السلاح في الهيئات الفرعية التابعة لمؤتمر نزع السلاح.

٢٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، ألقت السيدة آناليند، وزيرة الخارجية السويدية كلمة في مؤتمر نزع السلاح. وشملت كلمتها جدول أعمال نزع السلاح بكامله: أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الأسلحة التقليدية. وكرست جانب كبير من الكلمة لترع السلاح النووي، مع التأكيد على مسائل، من مثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وعالمية شمول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقييد بها، ومبدأ عدم الرجعة في تخفيضات الأسلحة النووية وما إلى ذلك. ودعت السيدة ليند أيضا مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل، وأعربت عن استعداد السويد لقبول مقترح "أوريم" من أجل بدء المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية من جهة، ومن أجل بدء تناول نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جهة أخرى.

٢١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، أدلى الاتحاد الأوروبي، برئاسة إسبانيا، ببيان في مؤتمر نزع السلاح، دعا فيه إلى بدء أعمال المؤتمر.

تدمير الأسلحة النووية

٢٢ - تقع المسؤولية الرئيسية عن تدمير الأسلحة النووية على عاتق البلدان المعنية، أي على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتقد السويد، مع ذلك، أن التعاون الدولي ضرورة لا غنى عنها. لذا قبلت السويد الدعوة الموجهة إليها للمشاركة كمراقب في الفريق الذي يخلف فريق مجموعة الـ ٨، المعني بالتخطيط للتخلص من البلوتونيوم، وسيبدأ الفريق عمله في المستقبل القريب. وتتفق السويد مع مجموعة الـ ٨ في أن من الأهمية الحاسمة كفالة إدارة البلوتونيوم الزائد الذي يرقى إلى مستوى الأسلحة، والذي ينبجم عن خفض الأسلحة، وكفالة التخلص منه على نحو لا يعود معه بعدها متاحا لاستخدامه أو تحويله مستقبلا لأغراض الأسلحة النووية.

٢٣ - ولدى السويد خبرات كثيرة متاحة في ميادين الأمان النووي والضمانات النووية وإدارة الوقود النووي والنفايات النووية. وبذا تمكنت السويد من تقديم التعاون والمساعدة إلى الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في ميدان عدم الانتشار النووي، بما في ذلك أطر الرقابة، وحساب المواد وحمايتها، وضوابط التصدير/الاستيراد، وإدارة الوقود النووي المستنفد (من الغواصات وكاسحات الجليد الروسية مثلا). ويتم القيام بهذه التعاون مع البلدان الأخرى والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد قامت السويد بدور نشط في المؤتمرات التي تم تنظيمها في إطار مبادرة التعاون في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وسابقتها، المبادرة الموسعة للحد من الأخطار.

٢٤ - وما انفكت السويد تسهم منذ البداية في المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا في موسكو، كما أنها كانت أحد الأطراف الممولة لمركز العلوم والتكنولوجيا في أوكرانيا. وقد أنشئ هذان المركزان كيما تتيح لعلماء الأسلحة السوفيات السابقين فرص عمل في القطاع المدني.

اتفاق الضمانات

٢٥ - قبل أن تصبح السويد عضوا في الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، تم استيفاء شرط اتفاق الضمانات بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بإبرام اتفاق الضمانات بين الوكالات الدولية للطاقة الذرية والسويد^(٣).

٢٦ - وفي سياق انضمام السويد إلى الاتحاد الأوروبي، تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥ إخطارات موجهة إليها من السويد ومن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، حسب ما يقتضيه اتفاق الضمانات المبرم بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة

الذرية^(٤) ولأغراض حسابية عملية، وكما اقترح في الاخطارات، بدأ نفاذ الاتفاق فيما يتعلق بالسويد في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥^(٥)، وفي التاريخ نفسه، علق اتفاق الضمانات السويدي السابق المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٦).

٢٧ - وفي ما يتعلق بالبروتوكول الإضافي، استوفت السويد، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، الشروط الخاصة لبدء نفاذه، وسيبدأ نفاذ البروتوكولات الإضافية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نفس التاريخ الذي تتلقى فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية اخطارات كتابية من دول الاتحاد الأوروبي والوكالة الأوروبية للطاقة الذرية باستيفائها الشروط الخاصة بكل منها لبدء النفاذ.

الاتجار غير المشروع

٢٨ - في أيار/مايو ٢٠٠١، استضافت السويد مؤتمرا دوليا حول الاتجار غير المشروع بالمواد الانشطارية وغيرها من المصادر المشعة والحماية المادية منها. ونظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمفتشية السويدية للطاقة النووية هذا المؤتمر، الذي ضم مشاركين من ٧٠ بلدا.

مراقبة الصادرات

٢٩ - بصفتها موردا للسلع النووية، تشارك السويد في لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية. وتكفل تنفيذ التزامنا بموجب الفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مراقبة الصادرات من السويد وفقا للقرار التنظيمي الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي ١٣٣٤/٢٠٠٠. وترى السويد أن وجود نظام حلي فعال لمراقبة الصادرات يمكن أيضا أن يسهل التعاون لأغراض عملية في ميدان الأسلحة النووية.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٣٠ - دأبت السويد على أن تولي برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية عظيمة. فعلى مدى الأعوام دفعت السويد كامل نصيبها المحدد في صندوق التعاون التقني، وتستضيف السويد أيضا عددا من الطلاب من البلدان النامية في زيارات تقنية وعلمية.

المعاهدات الإقليمية

٣١ - في الدورتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت السويد مؤيدة القرارات الداعية إلى إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية. وفيما يلي هذه القرارات:

- إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط - القراران ٣٠/٥٥ و ٢١/٥٦؛
- إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا - القرار ٣٣/٥٥ و ٤١٢/٥٦؛
- المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة - القراران ٣٣/٥٣ طاء و ٢٤/٥٦ زاي؛
- توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) - القراران ٣٩/٥٥ و ٣٠/٥٦؛
- معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا) - القرار ١٧/٥٦.

الحواشي

(١) A/C.1/56/4، المرفق.

(٢) A/56/PV.50.

(٣) الاتفاق، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٥، المبرم بين حكومة مملكة السويد والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NFCIRC/234).

(٤) الاتفاق المبرم بين ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمارك ولكسمبرغ وهولندا واليونان والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (INFCIRC/193).

(٥) INFCIRC/193/Add.5.

(٦) INFCIRC/234/Mod.1.